مخاطر تصعيد الحرب بين الولايات المتحدة وإيران

بقلم:
د. عمرو حمزاوي ○

إنّ عودة الحرب بين الولايات المتحدة وإيران لا تمثل مجرد مواجهة عسكرية جديدة بين قوتين متخاصمتين، وإنما تنذر بفتح فصل أكثر خطورة في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، فصل قد يمتد أثره إلى أمن الخليج واستقرار المنطقة بأكملها، وإلى الاقتصاد العالمي، وأسواق الطاقة، وحركة التجارة الدولية. فبعد سنوات من الأزمات المتلاحقة، والحروب بالوكالة، والاشتباكات المحدودة، والضربات العسكرية المتبادلة، أصبح الشرق الأوسط يفتقر إلى القدرة على تحمل دورة جديدة من التصعيد العسكري المفتوح. وإذا كانت جولات المواجهة السابقة قد انتهت عادة بوقف هش لإطلاق النار أو بعودة مؤقتة إلى التهدئة، فإن البيئة السياسية الحالية تجعل احتمالات الاحتواء أكثر تعقيدًا، وتزيد من مخاطر الانزلاق إلى صراع طويل يصعب التحكم في تداعياته.

وأول المتضررين من أي مواجهة أمريكية إيرانية جديدة ستكون دول الخليج العربية. فهذه الدول تقع في قلب المسرح الجغرافي للصراع، وتحتضن أهم المنشآت النفطية والغازية في العالم، وفي الوقت ذاته تقع على الضفة المقابلة مباشرة لإيران عبر الخليج العربي. ولهذا، فإن أي مواجهة عسكرية واسعة لن تبقى محصورة بين الطرفين، بل ستنعكس فورًا على أمن الملاحة البحرية، وعلى صادرات الطاقة، وعلى الاستقرار الاقتصادي والاستثماري الذي عملت دول الخليج، خلال العقد الأخير، على ترسيخه باعتباره أحد أهم مرتكزات رؤاها التنموية الطموحة.

وقد أثبتت التجارب السابقة أن الحروب في الخليج لا يمكن احتواؤها بسهولة؛ فالضربات المحدودة سرعان ما تتوسع، والردود العسكرية تجر ردودًا مضادة، وتصبح حسابات الردع أقل وضوحًا مع تصاعد الضغوط السياسية والعسكرية على الطرفين. وفي مثل هذه الأوضاع تصبح المنشآت الحيوية، والممرات البحرية، وشبكات الطاقة، أهدافًا محتملة، حتى إن لم يكن ذلك مقصودًا في البداية. كما أن مجرد ارتفاع مستوى التوتر يكفي لإحداث اضطرابات كبيرة في أسواق النفط والغاز، ورفع تكاليف النقل والتأمين، وإضعاف الثقة في الاقتصاد الإقليمي.

ولا تقتصر المخاطر على الخليج وحده، وإنما تمتد إلى مجمل الشرق الأوسط. فإيران تمتلك شبكة واسعة من الحلفاء والقوى المسلحة غير النظامية في عدد من الساحات الإقليمية، كما أن الولايات المتحدة تحتفظ بحضور عسكري وسياسي واسع في المنطقة. ومن ثم، فإن أي مواجهة مباشرة بينهما قد تدفع العديد من هذه الساحات إلى الاشتعال بصورة متزامنة، سواء في العراق أو سوريا أو لبنان أو البحر الأحمر، بما يوسع دائرة الصراع ويزيد من صعوبة احتوائه. وعندئذ لن يكون الحديث عن أزمة ثنائية، بل عن أزمة إقليمية شاملة تتداخل فيها الحسابات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

من منظور الأمن الخليجي، فإن استمرار التصعيد العسكري يعمق أيضًا معضلة الثقة التي أصبحت السمة الغالبة في العلاقات الإقليمية. فدول الخليج تدرك أن السياسات الإيرانية الإقليمية خلال السنوات الماضية قد أضعفت كثيرًا فرص بناء الثقة وحسن الجوار. وفي ضوء ذلك تجد الدول الخليجية نفسها أمام معادلة شديدة الصعوبة؛ فهي لا ترغب في الانخراط في حرب جديدة، لكنها، في الوقت ذاته، لا تستطيع تجاهل المخاطر التي تفرضها سياسات إيران أو التقلبات التي تحدث في السياسات الأمريكية.

ويزيد من تعقيد المشهد أن الإدارة الأمريكية الحالية تتصرف في كثير من الملفات الخارجية بصورة غير معتادة مقارنة بما استقر عليه السلوك الأمريكي التقليدي. فقد أصبحت القرارات تتسم بدرجة عالية من المفاجأة، ويتراجع فيها الاعتماد على المؤسسات التقليدية وآليات التنسيق مع الحلفاء، بينما تتقدم الحسابات السياسية الداخلية والشخصية، في بعض الأحيان، على الاعتبارات الاستراتيجية طويلة المدى.

وهذا النمط يجعل من الصعب على الحلفاء والخصوم، على السواء، توقع اتجاهات السياسة الأمريكية أو بناء سياسات مستقرة على أساسها، الأمر الذي يضاعف من احتمالات سوء التقدير، ويزيد من مخاطر التصعيد غير المقصود.

وفي المقابل، لا تبدو البيئة السياسية داخل إيران أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات أو الانفتاح على تسويات وسط. فالتطورات الأخيرة عززت نفوذ التيارات الأكثر تشددًا داخل النظام، وهي تيارات تنظر إلى المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبارها دليلًا على صواب خياراتها، وترى في التفاوض تنازلًا لا مبرر له إلا إذا جاء بعد إثبات القدرة على الصمود. ومن ثم فإن ميزان القوى الداخلي في إيران لا يشجع حاليًا على تبني سياسات أكثر مرونة، بل يدفع في اتجاه التشدد والتمسك بالمواقف القصوى.

وهكذا يجد الشرق الأوسط نفسه أمام مفارقة شديدة الخطورة. ففي واشنطن إدارة يصعب التنبؤ بسلوكها، وفي طهران تتزايد قوة الأطراف الرافضة للتسويات. وبين هذين الطرفين تقف دول المنطقة مطالبة بإدارة تداعيات أزمة لا تملك السيطرة على أسبابها المباشرة، لكنها ستكون أول من يتحمل نتائجها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

رغم كل هذه التعقيدات، يبقى البديل الوحيد الواقعي هو العودة إلى التفاوض والدبلوماسية. وليس المقصود هنا التفاؤل غير المبرر بإمكانية التوصل سريعًا إلى اتفاق شامل، وإنما الإقرار بأن جميع البدائل الأخرى أكثر كلفة وأكثر خطورة. فالتاريخ الحديث للعلاقات الأمريكية الإيرانية يبين أن القوة العسكرية قد تؤخر بعض البرامج أو تغير بعض الحسابات التكتيكية، لكنها لم تنجح في إنهاء الخلافات السياسية العميقة أو في بناء نظام إقليمي أكثر استقرارًا.

كما أن إيران، رغم الضغوط الاقتصادية والعقوبات، لم تتخلَّ عن رؤيتها لدورها الإقليمي، بينما لم تتمكن الولايات المتحدة من فرض ترتيبات أمنية مستقرة اعتمادًا على القوة العسكرية وحدها.

والدبلوماسية المطلوبة اليوم ينبغي ألا تقتصر على الملف النووي وحده، على أهميته، بل يجب أن تمتد إلى مجمل القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي. فمن الضروري إطلاق حوار أوسع يشمل أمن الملاحة البحرية، وعدم استهداف المنشآت المدنية، واحترام سيادة الدول، والحد من استخدام الوكلاء المسلحين، ووضع آليات لإدارة الأزمات ومنع سوء التقدير العسكري.

كما ينبغي أن يكون لدول الخليج ومصر وتركيا وغيرها من القوى الإقليمية دور فاعل في هذا المسار، لأنها صاحبة المصلحة المباشرة في نجاحه، ولأن استقرار المنطقة لا يمكن أن يُبنى من خلال تفاهمات ثنائية بين واشنطن وطهران وحدهما.

إن القوى الإقليمية تمتلك اليوم من الخبرة الدبلوماسية ومن المصالح المشتركة ما يؤهلها للقيام بدور الوسيط وصانع التوافقات، لا مجرد المتلقي لنتائج التفاهمات الدولية. وقد أثبتت تجارب الوساطة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة أن العمل الدبلوماسي الإقليمي، رغم محدوديته، يستطيع أن يفتح نوافذ للحوار عندما تتعثر القنوات المباشرة بين الخصوم.

كما أن المجتمع الدولي، بدوره، مطالب بالانتقال من إدارة الأزمات إلى السعي لمعالجة جذورها. فالتعامل مع كل جولة تصعيد باعتبارها حدثًا منفصلًا لا يؤدي إلا إلى تأجيل الانفجار التالي. أما المطلوب فهو بناء إطار أمني إقليمي أكثر استدامة يقوم على قواعد واضحة لاحترام السيادة، وعدم استخدام القوة إلا وفق القانون الدولي، وآليات مؤسسية للتشاور وإدارة النزاعات.

ولا شك أن الوصول إلى مثل هذا الإطار يبدو اليوم بعيد المنال، في ظل انعدام الثقة، وتراكم الصراعات، وتباعد المواقف. غير أن صعوبة الدبلوماسية لا ينبغي أن تصبح مبررًا للتخلي عنها. فكل التجارب الكبرى في التاريخ تؤكد أن أصعب المفاوضات هي تلك التي تبدأ بعد سنوات طويلة من الحروب والعداء، وأن البديل عنها غالبًا ما يكون مزيدًا من الدمار وعدم الاستقرار.

إن أمن الخليج والشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من خلال جولات متكررة من القوة العسكرية، ولا عبر سياسات الردع المتبادل وحدها، بل يحتاج إلى إرادة سياسية تعترف بأن الأمن الحقيقي لا يقوم على إضعاف الخصوم فقط، وإنما على بناء قواعد مشتركة تمنع تحول الخلافات إلى حروب. ولهذا فإن العودة إلى التفاوض، مهما بدت شاقة في ظل إدارة أمريكية تتصرف على نحو غير معتاد، ونظام إيراني تتصاعد داخله قوى التشدد، تظل الخيار الوحيد القادر على تجنيب المنطقة كارثة جديدة. فالحرب قد تبدو، في لحظاتها الأولى، وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، لكنها، في نهاية المطاف، لا تنتج سوى مزيد من انعدام الثقة، وتعميق الاستقطاب، وإضعاف فرص الاستقرار التي تحتاج إليها شعوب الخليج والشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى.

○ مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

عالم يتغير

حقول لندن وعالم مفرغ من جدواه!

فوزية رشيد

○ أحياناً وأنا أقلب الشاشة خارج مواقع الأخبار المتكررة حول صراعات الشرق الأوسط أو المنطقة أو الخليج أو العالم! يطل بغتة فيلم قد يلخص شيئاً من البحث الإنساني عن الحقيقة أو الحب أو القيم في عالم الصراعات الإنسانية، فيدخل هذا البحث بدوره في نفق الخيال الروائي، الموازي لنفق الواقع، وإن بأسلوب وسيناريو درامي يجسّد الضياع الانساني، في زمن مليء بالفوضى الأخلاقية والعنف والفساد والتنبؤات والخوف من القادم! من هذه الأفلام فيلم (London Fields) أو حقول لندن، المأخوذ عن رواية بنفس الاسم، الذي تدور أحداثه حول «نيكولا سيكس» وهي عرافة تتمتع بقدرات خارقة وتتوقع مقتلها الوشيك! تنتقل للعيش في لندن، وتدخل في علاقات غرامية فوضوية مع ثلاثة رجال مختلفين، عالمة أن أحدهم سيكون قاتلها! هم كاتب أمريكي مريض جاء إلى لندن بحثاً عن الإلهام لكتابة رواية قبل موته! والثاني رجل أعمال ثري، والثالث سائق سيارة أجرة!

○ الكاتب الأمريكي «سامسون» في الفيلم المستوحى من رواية المؤلف «مارتن آميس» ومن تأليف «روبرتا هانلي»، وهي رواية جريمة غامضة، يتصرف أبطالها بغموض وتتداخل الأحداث، وفي النهاية يطرح الفيلم أسئلة مهمة على لسان الكاتب الأمريكي الذي يراقب الوقائع وتشابك الخيوط من خلال العرافة «نيكولا»! وهو الكاتب الذي يفتقد الإلهام، فيجد في شخصية البطلة «نيكولا» وإغواءاتها وتوقعاتها حول الموت، وتلاعبها بالشخوص، وكأنه انتقام مسبق قبل قتلها المتوقع! ولذلك فإن الكاتب الذي وجد إلهامه في شخصيتها والآخرين من حولها وحوله يكتب بالفعل رواية مهمة، ولكن يقرر بعد أن يقتل الملهمة أن يقتل نفسه معها! وهو الذي جاء إلى لندن وتبادل شقة كاتب آخر هو صديق في لندن، فإذا به يترك الرواية على صدر «نيكولا» التي قتلها ويتمدّد إلى جانبها آخر الفيلم، ليأتي الروائي الآخر إلى شقته في لندن فيجدهما ميتين ويجد الرواية المكتملة مع ملاحظة فيأخذها وينسبها إلى نفسه!

○ المعادلة التي وصل إليها الكاتب الأمريكي ودفعته إلى قتل «نيكولا» وقتل نفسه وما يشبه التخلّي النهائي عن رواية كان يحلم بكتابتها، وحيث حققت بعد ذلك أعلى المبيعات! هي أنه دخل في أثناء كتابته وهو يراقب الشخوص والأحداث إلى حالة اليأس سواء من مرضه أو من العالم وحالة اللاجدوى وعدم الاكتراث حتى لنجاحه في كتابة الرواية التي تركها عن عمد لها صديقه الروائي الإنجليزي! فيطرح في نهاية الفيلم أو الرواية أسئلته فيقول بين ما قال (لم يعد من أهمية لما أكتب)! ويضيف (لا أهمية في هذا العالم الآن للحقيقة أو للقيم ولا مكان أو معنى للحب)، لكأنه وهو يودع حياته يودع كل ما أودعه هذا العالم من اهتمام بما فيه شغفه بكتابة رواية جيدة في لحظة اختلاط كل شيء وانقلاب المعنى، فيصبح قتله لـ«نيكولا» التي جسدت الجمال الوحشي والإغراء والشغف الحسي والغرائزي بها، وهي التي تصارع بدورها توقعها لموتها في ميلادها الثلاثين وهو ما حدث! جاء قتل الكاتب لها تعبيرا عن قتله لكل ما يرمز إلى الشغف بحياة تبدو مبهرجة مثل نيكولا ولكنها أصبحت فارغة ولا مكان للمعنى أو الحب أو الخير فيها! ولا أهمية حتى لنيل الشهرة في فراغ هذا العالم! ولذلك كتب الرواية وتركها عمدا ليسرقها صديقه الروائي الآخر لها! وكأنه يقول (لم يعد يهمني أي شيء)! لتبقى الرواية بعده باسم غيره ولكن مضامينها التي نالت أعلى نسبة مبيعات بقيت وبقي تأثيرها، وكأن الكلمة أو الكتابة تعلن تمردها على يأس الكاتب، فتنتقل كمعنى ومضمون إلى ضمائر الآخرين وإن بدون اسمه!

○ قد يُشتت الفيلم لمن يراه المغزى الحقيقي وراء الرواية – الفيلم، فيعتقد المشاهد أنها مجرد أحداث حول امرأة لعوب، وعلاقات وكاتب يائس يقتلها ويقتل نفسه! ولكن من يدقق في تلك الكلمات الأخيرة وهو يصف العالم يدرك أن الرواية – الفيلم يعالج مسألة مهمة تضع العقل والإبداع كقيمة ومعنى مقابل السيرورة القاسية للعالم المتحوّل الذي تخلى عن روحه وجوهره المتمثلين في الحب والخير والحقيقة والقيم الأخلاقية! هذا العالم الجديد المفرغ من محتواه الروحي والمعنوي مقابل استغراقه في الجانب المادي والحسي والغرائزي لا يترك للمعنى وللجوهر مكانة، ولكن المعنى والجوهر يتمردان ويثبتان أنهما باقيتان بقاء الحقيقة نفسها والحب والقيم والخير، وأن كل ذلك ستبقى معاييره ثابتة وموجودة مهما بلغت الفوضوية واليأس في هذا العالم! ومهما حاول الفاسدون والأشرار إفراغه من محتواه ومعناه!

خبايا الاستراتيجية الإسرائيلية في قطاع غزة

بقلم:
د. رمزي بارود ○

لا توجد لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أي نية للانسحاب من قطاع غزة، سواء قبل الانتخابات العامة الإسرائيلية التي يُرجح إجراؤها في شهر أكتوبر القادم أو بعدها، تلك هي خلاصة القول.

فالتنازل ولو عن شبر واحد من الأراضي التي يحتلها جيشه حالياً في غزة، التي تشكل نحو 70% من مساحة القطاع، سيُعتبر علامة ضعف في نظر غالبية الناخبين الإسرائيليين، كما أنه سيؤدي إلى تمرد علني داخل ائتلافه المتطرف.

لقد أوضح بنيامين نتنياهو نواياه مراراً وتكراراً، وقد عززت التصريحات الأخيرة للقيادة السياسية الإسرائيلية هذه الحقيقة، إذ يصر المسؤولون على ضرورة احتفاظ إسرائيل بهيمنة عسكرية غير محددة المدة على القطاع، ويرفضون صراحةً أي إطار عمل يستلزم انسحاباً كاملاً للقوات. فبالنسبة إلى نتنياهو، يُعد الوجود العسكري في غزة عنصراً ثابتاً ودائماً، وليس ورقة مساومة مؤقتة.

قد يجادل البعض ويعتبرون أن تصريحات نتنياهو ليست سوى ورقة سياسية تهدف إلى إطالة أمد مسيرته المهنية والسياسية وتجنب العواقب الكارثية التي تنتظره –من تحقيقات رسمية ومحاكمات قضائية– في حال أُقصي عن السلطة.

غير أن سياساته المتطرفة طوال مسيرته السياسية على رأس المشهد السياسي الإسرائيلي تشير إلى عكس ذلك؛ إذ لم تشهد مسيرة نتنياهو أي مرحلة أبدى فيها استعداداً حقيقياً لتقديم تنازلات أو الانخراط في عملية سياسية فعلية مع الفلسطينيين.

ولا شك أن هذا الأمر من شأنه أن يُفقد «مجلس السلام» –الذي تقوده واشنطن– وهيئاته الإدارية اللاحقة، جدواها وأهميتها إلى حد كبير، إذ كان من المفترض أن تُشكَّل هذه الكيانات –بما فيها «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» و«قوة دولية متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار»– بهدف وحيد يتمثل في إدارة مرحلة انتقالية، وإيصال المساعدات الإنسانية، ونشر قوة عازلة لحفظ السلام لتسهيل انسحاب عسكري إسرائيلي تدريجي.

يبدو أن مسارين منفصلين ومتعارضين آخذان في التشكل: أحدهما المسار الإسرائيلي القائم على استمرار الحرب، والاحتلال العسكري الراسخ، والإبادة الجماعية الممتدة؛ والآخر مسار دولي تسيطر عليه واشنطن بقوة، ويهدف في معظمه إلى إيجاد سبل بديلة لإدارة قطاع غزة نيابةً عن إسرائيل. ومع ذلك، ورغم أوجه القصور الواضحة فيها، فإن المرحلة الأولى من خطة غزة تَعِدُ –من الناحية النظرية– بإعادة تموضع عسكري إسرائيلي تدريجي، ووقف دائم لإطلاق النار، وتدفق هائل لمساعدات إعادة الإعمار، ونقل تدريجي للإدارة المدنية إلى سلطة فلسطينية غير فصائلية.

وفي الحقيقة، فإنه لم يتحقق سوى القليل من ذلك فعلياً؛ ففي حين تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية والمبعوثون الدوليون أن وقف إطلاق النار مرهون بنزع السلاح، استغلت إسرائيل الجمود الدبلوماسي لتوغل قواتها أكثر داخل القطاع بدلاً من سحبها.

لا تزال المساعدات عالقة عند الحدود، ولم تبدأ حتى عمليات إعادة الإعمار الموعودة، فيما تجري حالياً محادثات غير مباشرة في القاهرة، إلا أنه يبدو أن الفلسطينيين وحدهم هم من يُحاسَبون أو يُتوقع منهم تقديم تنازلات كبيرة.

علاوة على ذلك، وبعد مرور 19 عاماً من حكم حركة حماس لقطاع غزة، أعلنت الحركة في يوم 6 يوليو 2026 أنها قامت رسمياً بحل «لجنة الطوارئ» التي كانت تتولى إدارة القطاع.

كما أعلنت الحركة أيضا استعدادها التام لنقل الحكم إلى اللجنة الوطنية، التي يُفترض أن تُدير قطاع غزة في إطار الخطة التي توسطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

قد يوحي هذا الأمر ظاهريًا أن انتقالًا سياسيًا قد بدأ أخيرًا، لكن في الواقع، لا يحدث أي انتقال من هذا القبيل، إذ تعمل إسرائيل كل ما في وسعها على منع هذه الحكومة التكنوقراطية من تولي أي مهام حقيقية على أرض الواقع في قطاع غزة.

وبدلاً من تسهيل عملية تسليم مدني للسلطة، استبعد المجلس الوزاري الأمني والسياسي الإسرائيلي فكرة الانتقال هذه تماماً؛ إذ وصفها وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر علناً بأنها «خدعة»، معتبراً أن إدارة تكنوقراطية لن تكون مسؤولة إلا عن مهام بلدية –مثل جمع القمامة– مع السماح في الوقت ذاته باستمرار شبكات المقاومة.

وبدلاً من ذلك، تواصل الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تأجيج الأوضاع التي تقوّض أي إمكانية لتحقيق الاستقرار في القطاع المدمّر؛ إذ لا يقتصر هدفها على رفض وجود إدارة فلسطينية بديلة فحسب، بل يتجاوز ذلك لضمان عدم نشوء أي سلطة حكم فلسطينية فاعلة على الإطلاق.

ومن خلال هذا النهج تسعى سلطات تل أبيب إلى خلق حالة فراغ دائم في الحكم، ما يؤدي إلى مزيد من الفوضى والتشرذم بين الفلسطينيين في قطاع غزة.

وإذا لم يُسمح لأي كيان سياسي فلسطيني بديل بتحقيق الاستقرار في غزة، فإن الانهيار الحتمي سيجبر الفصائل المحلية على استعادة السيطرة على شؤون البقاء اليومي، ما يمنح إسرائيل مزيداً من الذرائع لفرض المزيد من العقوبات على سكان عاجزين.

وعقب الخطوة السياسية التي اتخذتها حركة حماس، جاء رد إسرائيل المعتاد والمباشر متمثلاً في العنف الفوري. وقد تجلى ذلك بوضوح في 9 يوليو 2026، حين شنت القوات الإسرائيلية غارة جوية استهدفت مركبة في مدينة غزة، في محاولة فاشلة لاغتيال المتحدث باسم حماس، حازم قاسم.

ورغم فشل محاولة الاغتيال تلك فإن الغارة وجهت رسالة واضحة مفادها أن إسرائيل لا تنوي احترام التحولات السياسية أو أي اتفاقيات وقف إطلاق النار.

وفي ظل غياب أي عمليات لبناء المنازل أو تشييد المدارس أو إعادة تأهيل المستشفيات، تظل الأرقام الوحيدة التي تتزايد باستمرار هي أعداد القتلى والجرحى.

لقد بلغت الكلفة البشرية مستويات لا يمكن تصورها؛ إذ تجاوزت حصيلة القتلى الفلسطينيين في غزة 73 ألفاً، في حين فاق عدد الجرحى 173200 شخص.

ومن المؤسف حقا أن هذه الأعداد تواصل الارتفاع يوماً بعد يوم؛ فقد قُتل أكثر من 1098 فلسطينياً منذ الاتفاق المبدئي على ما يُسمى إطار وقف إطلاق النار، ما يثبت أن الهدنة موجودة فقط في الخطاب الإعلامي، لا على أرض الواقع.

وهذا يوصلنا إلى استنتاج واحد لا مفر منه: وهو أن المسار السياسي –الذي يهدف إلى إعادة إعمار غزة وإنهاء الوجود العسكري الإسرائيلي– لا يكاد يكون له أي تأثير على الواقع القاتم الذي يتكشف على الأرض.

إن السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع يكمن في وجود إرادة دولية قوية ومستقلة تنتزع مستقبل غزة من قبضة نتنياهو، وتحوّل الاتفاقيات السياسية إلى نتائج إنسانية ملموسة وفورية، وتضع حداً نهائياً للاحتلال الإسرائيلي.

وما لم يتم إجبار إسرائيل على التخلي عن سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، فإن مصير أي لجنة جديدة أو آلية لإعادة الإعمار أو مبادرة دبلوماسية سيكون –على الأرجح– مجرد مسرحية سياسية لا أكثر.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

تحديات حقيقية تستحق أن ينافس فيها العرب

بقلم: عادل الحامدي ○

مع كل بطولة لكأس العالم، يتجدد السؤال القديم: لماذا يغادر العرب المنافسة مبكراً؟ وكأن كرة القدم أصبحت مرآة نرى فيها صورتنا الجماعية، فنفرح لانتصار عابر، ونحزن لخروج سريع، ثم نطوي الصفحة في انتظار البطولة التالية. لكن السؤال الأهم ليس لماذا خسرنا مباراة، بل: في أي ميدان ينبغي للأمة العربية أن تنافس العالم أصلاً؟

إن الأمم الكبرى لا تُقاس بعدد الأهداف التي تسجلها في الملاعب، وإنما بما تتركه في التاريخ من قيم، وما تبنيه في الحضارة من منجزات، وما تمنحه للإنسان من كرامة وحرية وعدالة. الرياضة، مهما بلغت أهميتها، ليست سوى ثمرة لشجرة أعمق جذوراً؛ فإذا كانت الجذور ضعيفة فلن تصمد الأغصان أمام أول ريح.

لقد عرف العرب في عصور ازدهارهم أن المنافسة الحقيقية كانت على إنتاج المعرفة، وتشييد المدن، وصناعة القانون، ورعاية الإنسان. لم يكن بيت الحكمة في بغداد ملعباً لكرة القدم، لكنه كان ساحةً تنافس فيها العقل مع الجهل، وانتصر فيها العلم على الخرافة. ولم تكن جامعات فاس والقيروان وقرطبة والأزهر مجرد مؤسسات تعليمية، بل كانت مصانع للوعي، ومرافئ استقبلت طلاب المعرفة من جهات الأرض الأربع. ولم يكن سر ذلك المجد في وفرة المال، بل في منظومة أخلاقية جعلت من الكرامة الإنسانية قيمة عليا، ومن الحرية شرطاً للإبداع، ومن العدالة أساساً للاستقرار. فلا يمكن لعقل مقيد بالخوف أن يبتكر، ولا لإنسان يشعر بالإهانة أن يصنع حضارة، ولا لمجتمع يخشى الكلمة الحرة أن ينافس الأمم التي جعلت من حرية التفكير وقوداً لتقدمها.

ولهذا فإن أول ميدان ينبغي أن يتنافس فيه العرب هو استعادة القيمة الإنسانية للإنسان العربي. أن يصبح المواطن أغلى من الحجر، وأن تكون كرامته مصونة بالقانون، وحريته مكفولة بالدستور، وحقوقه غير قابلة للمساومة. فهذه ليست شعارات سياسية، بل هي البنية التحتية لكل نجاح اقتصادي أو علمي أو رياضي.

بعد ذلك تأتي المنافسة في التعليم، لا في عدد الجامعات بل في جودة المعرفة التي تنتجها. وفي البحث العلمي، لا في كثرة المؤتمرات بل في عدد الاكتشافات وبراءات الاختراع. وفي الاقتصاد المنتج، لا اقتصاد الريع والاستهلاك. وفي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والصناعات الدوائية والفضائية، وهي الميادين التي ستحدد موازين القوة خلال العقود المقبلة.

وليس من قبيل المصادفة أن الدول التي تتصدر مؤشرات الابتكار هي نفسها التي تتصدر نتائج الرياضة. فالرياضة ليست جزيرة معزولة، وإنما هي نتيجة لنظام تعليمي وصحي وإداري وثقافي متكامل. اللاعب الذي يرفع كأس العالم هو في النهاية ابن مدرسة جيدة، ومستشفى جيد، وقانون عادل، ومؤسسات تحترم الكفاءة.

أما نحن، فكثيراً ما نريد الثمار قبل أن نزرع الأشجار. نحتفل بالإنجاز الفردي، لكننا نتردد في بناء المؤسسة التي تنتج آلاف الإنجازات. نبحث عن البطل، بينما تتقدم الأمم بصناعة الإنسان العادي الذي يؤدي عمله بإتقان كل يوم.

إن قوة الدول لا تُقاس فقط بما تملكه من جيوش واقتصاد وتحالفات، وإنما بقدرتها على أن تكون محمية بشعبها، ومسنودة بحلمه، ومحصنة بثقته. فحين يلتقي حلم الدولة بحلم المجتمع يصبح الشعب هو السور الذي لا تُخترق أسواره، وهو القوة التي تعجز عن صناعتها أعتى الترسانات.

تقفز إلى الذهن هنا صورة معبرة، ربما كانت أكثر بلاغة من كل التحليلات السياسية. عشرات الآلاف من الفلسطينيين في غزة، فوق ركام بيوتهم المهدمة، يرفعون الأعلام المصرية ويهتفون دعماً للمنتخب المصري في كأس العالم. كان مشهداً إنسانياً بالغ الدلالة؛ شعب يخرج من بين الركام، مثقلاً بالفقد والجوع والخوف، لكنه لا يتخلى عن انتمائه العربي ولا عن قدرته على منح الحب.

إن الأمم لا تُقاس فقط بما تفعله حكوماتها، وإنما أيضاً بما تحتفظ به شعوبها من وفاء ووجدان وقدرة على تجاوز الجراح. وما رفع تلك الأعلام إلا تذكير بأن روابط الشعوب أعمق من حسابات السياسة، وأن الكرامة الإنسانية هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الجميع.

لا أحد يطالب العرب بأن يتخلوا عن حلم الفوز بكأس العالم، فالأحلام الجميلة تستحق أن تُعاش. لكن الأجمل من ذلك أن نحلم بالفوز في كأس الحرية، وكأس العدالة، وكأس النزاهة، وكأس المعرفة، وكأس احترام الإنسان. تلك البطولات لا تنتهي بصافرة حكم، ولا تُحسم بركلات الترجيح، وإنما تظل تتراكم جيلاً بعد جيل حتى تصنع أمة واثقة بنفسها وقادرة على الإسهام في الحضارة الإنسانية. إن الطريق إلى أي انجاز إنما يبدأ من المدرسة والجامعة والمختبر والمحكمة والمكتبة، ومن احترام الإنسان بوصفه الغاية الأولى لأي مشروع حضاري.

وعندما تصبح الحرية ثقافة، والكرامة ممارسة يومية، والتعليم أولوية، والعدالة قاعدة لا استثناء، فلن يكون التألق العربي في الملاعب سوى نتيجة طبيعية، لا معجزة موسمية. وهذه المعطيات هي التي ستقودنا إلى زمن البطولة الكبرى: بطولة صناعة الإنسان، وصناعة الدولة، وصناعة المستقبل.

○ كاتب وصحفي تونسي.